افعل وجوز ابن الانباري جرها ان خالفته والموف بان يطابق وفي المضاف لمعرفة وجهان
واوجب ابن السراج الافراد وعلى الاول في الاصح خلف ولا يجرد من التفضيل
ويكون بعض المضاف اليه وقال الكوفية على تقدير من وان لم يقصد به التفضيل
يطابق وفي قياس ذلك خلف ولا يخلو المجرد من مشارك المفضل غالبا
ولو تقديرا ويحذف من والمفعول لقرينة ويكثر لو كان خبرا او صفة ومنعه
معها وثالثها يقبح وجوزها البصرية مع فاعل واسم ان وفي تقديمها ثالثها الاصح يجب
ان وصلت باستفهام والا منع اختيارا وتفصل بمعمول وفعل بغيره ويعدى
افعل كالتعجب مسألة خرج عن الاصل اخر فطابق مطلقا ولم تدخل من والصحيح يستعمل
في غير الاخر اما اول الوصف فكغيره ويقع بعد عام مضافا اليه وتابعا ومنصوبا
ظرفا **اسماء الافعال** هي اسماء قامت مقامها غير متصرفة وحكمها
غالبا في التعدي واللزوم وغيرهما حكم موافقها معنى لكن لا يبرز معها ضمير ولا تقدم
معمولها ولا تضمر في الاصح فيهما وزعمها الكوفية افعالا وابن صابر قسما رابعا سماه
الخالفة ثم قيل مدلولها لفظ الفعل لا حدث ولا زمان وقيل بل تقييدها وقيل اسما
للمصادر ثم دخلها معنى الفعل فتبعه الزمان وما نون منها نكرة وغيره معرفة وقيل كلها
معارف وقيل هي اعلام اجناس واكثرها امر كصه ومه وايها وهاء ورويد وبيد
وهيت وهيا وايه وامين وقد تدل على ماض كهيهات وشتان وسرعان ووشكان وحاضر
كاوه واف واخ وكخ وواها ووي وتضمن نفيا ولو بلا ونهيا واستفهاما وتعجبا
وغيرها ومنها ما اصله ظرف او مجرور كمكانك وعندك وعندك ودونك
ووراءك وامامك واليك وعليك ولا تقاس في الاصح ومحل الضمير
ثالثها الاصح جر وقال ابن بابشاذ حرف خطاب ومنها ما هو مركب حرجا كحي هل
وهلم الحجازية اما هلم فتوقف ابن هشام في عربيته مسألة اسماء الاصوات
ما وضع لزجر كهلا او دعا كاو او حكاية صوت كغاق وطاق وفيه المركب
المزجي كخاق باق وقاش ماش وشذ اعراب بعضها لوقوعه موقع متمكن وتنكيرها
بالتنوين وما سكن وسطه من ثلاثي كسر وعبر بعض عن صوت مغن عن لافظ
الظرف والمجرور اذا اعتمدا كالوصف رفع ما بعدهما فاعلا ثم قال الاكثر بوجوبه
وقوم بهو راجح ويجوز كونه مبتدا مؤخرا وقوم الراجح فيه الابتدائية واوجبه السهيلي
واختلفوا على الاول هل العامل الفعل المحذوف او هما نيابة عنه فان لم يعتمدا فالابتدائية
واجبة خلافا للاخفش والكوفية مسألة يجب تعلقهما بفعل او شبهه او ما فيه رائحته
ولو مقدرا وفي احرف المعاني ثالثها يتعلق به ان ناب عن فعل حذف ولا يتعلق زائد

الا اللام

الا اللام المقوية وقال الحوفي ان باحكم الحاكمين متعلق باسم والاصل ولولا وحروف الاستثناء
قال الاخفش وابن عصفور والكاف ويجب حذفه اذا وقعا صلة او صفة او خبرا
او حالا او مثلا وجوز ابن جني اظهار الخبر وابن يعيش ان لم يحذف وينقل الضمير
وانكر الكوفية وابن طاهر وابن خروف التقدير فيه ثم عندهم نصبه بمخالفته وهو
الخلاف وعندهما المبتدا ويقدر الكون المطلق الا لدليل ومقدما الا لمانع والمختار
وفاقا لاهل البيان تقديره في البسملة فعلا مؤخرا مناسبا لما جعلت هي مبدا له وعليه
باسمك ربي وضعت جنبي **التنازع** في العمل اذا تعلق عاملان فاكثر من الفعل وشبهه
باسم عمل فيه احدهما وقال الفراء كلاهما ان اتفقا والاقرب احق عند البصرية فان لم يعمل
الثاني رافعا اضمر فيه مطابقا ما لم تؤد المطابقة الى مخالفة مخبر عنه فالاظهار
وجوز الكوفية مع الاظهار حذفه واضماره مؤخرا مطابقا للمخبر عنه وقوم اضماره مقدما
وكذا غير رافع اختيارا في الاصح او الاول اضمر وقال الكسائي وهشام والسهيلي وابن مضاء يحذف
وابو ذر الخشني اعمال الاول ح والفراء لا تصح المسألة الا به وعنه يقتصر على الثاني وعنه
بشرط تاخر الضمير ويحذف الضمير غير المرفوع ما لم يلبس وجوز قوم اظهاره اختيارا
فان كان طلب اضمر قبل الذكر او مؤخرا او حذف اصلا او اتى به اسما ظاهرا اقوال والمختار
انه ان وجدت قرينة حذف والا اتى به اسما ظاهرا ومنع ابن الطراوة الاضمار في ظن
معلقا وتوقف ابو حيان والاصح انه لا تنازع في نحو ما قام وقعد الا زيد ولا في معمول الاول
فقيل هو المختار ومنعه الجمهور في الفاعل المؤخر وغير المنصرف وقيل يجوز في التعجب وقيل
بشرط اعمال الثاني وابن ملك في التاكيد والجرمي فيما تعدى ومفعوله وابن خروف
في السببي مرفوع وقوم في المضمر ومنعه الجمهور في لعل وعسى وفي المصدر وجوزه الرضي
وقال ابو حيان يجوز فيما بمعنى الامر والخبر وكل معمول الا المفعول له والتمييز وكذا الحال خلافا
لابن معط **الاشتغال** هو ان يتقدم اسم وينصب او ملابسه جائز العمل فيما قبله
غير صلة ولا شبهها ولا صفة لضمير السابق المتصل ولا تالي استثناء او معلق وتالي حرف
ناسخ او كم او لو والحال في الشرط والجواب وتالي الا ونفيس خلاف مبني على تقدم معمولها
واذا الفجائية وليتما خلاف ابلاؤها الفعل والاصح منعه في مفعول اجنبي وتالي اداة
تخصيص او عرض او تمن بالا ومنعه المازني في ليس ومنعه المازني في كان وقوم في الجمع المكسر
وفي المصدر ثالثها ان كان بدلا من فعله جاز او فاعلا فلا يجوز ثم يجب نصب الاسم الواقع
اثر ما يختص بالفعل او استفهاما بغير الهمزة ويختار ان وليه فعل طلب خلافا لابن بابشاذ في
المراد العموم او مصدر لا او ولي همزة استفهام خلافا للاخفش في ظن ولابن الطراوة في
الاستفهام الواقع على الاسم وللاخفش في الحاق سائر الادوات وفي المفصول بغير ظرف

Copyright © King Saud University